UNION NATIONALE DU TRAVAIL AU MAROC F-N-F-E/ CASA		الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الجامعة الوطنية لموظفي التعليم المكتب الجهوي/ الدار البيضاء

دخول مدرسي متعثر في ظل نقص حاد للموارد البشرية واكتظاظ مهول في الأقسام

عقد المكتب الجهوي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم المنضوي تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بجهة الدار البيضاء الكبرى اجتماعه العادي يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2015 م ، و ذلك لمناقشة مستجدات الدخول المدرسي للسنة الجارية،ومتابعة مختلف قضايا الأسرة التعليمية بالجهة ، وبعد تقديم الكتاب الإقليميين لتقارير مفصلة حول الوضع التربوي والتعليمي بمختلف النيابات ووقوفهم على مجموعة من الاختلالات و الخروقات التي عرفها القطاع بالجهة خلص إلى ما يلي :

1/ رفض المذكرة المشؤومة 111 التي تم بموجبها إقصاء النقابات و تعطيل دورها المتمثل في مشاركة الإدارة بشأن متابعة و تدبير ملفات نساء ورجال التعليم ، و تكريس مبدأ الهيمنة و الاستفراد ، و هو ما يتناقض مع منطوق دستور 2011 .

2/ استنكار إصدار المذكرة رقم 15/ 352 الصادرة بتاريخ 3 غشت 2015 ، في شأن عملية تدبير الفائض و الخصاص ، و التي خلفت جوا من التوتر و الاستياء في نفوس جميع العاملين بالقطاع وكرست مفهوم الإجبار.

3/ رفض النتائج الهزيلة للحركة الانتقالية الوطنية و الجهوية والمحلية وانعكاساتها السلبية على استقرار الموظفين وما خلفته من تذمر نتيجة الأخطاء الفادحة في تدبير الانتقالات المزدوجة والارتباك في تعاطي مختلف النواب مع مذكرة تدبير الخصاص وحرمان العديد من المدرسين من حق المشاركة.

4/ استهجان موقف إدارة الأكاديمية و إقصائها للنقابات من تتبع مختلف مراحل الدخول المدرسي وما يرتبط به من ملفات تدبيرية وتربوية تهم أسرة التعليم البيضاوية إن على المستوى الإقليمي أو الجهوي خاصة بعد الوعود والاتفاقات التي تمت بين الإدارة والمكاتب الجهوية للنقابات الخمس إبان لقاء يوليوز 2015

إن هذه القرارات المجحفة و غير المحسوبة ، سواء من حيث مصدرها أوكيفية تدبيرها وتنزيلها والمتزامنة للأسف مع مشروع الإصلاح قد انعكست سلبا على العملية التعليمية التعلمية بالجهة مما نتج عنه ما يلي :

- اعتماد بعض النيابات عملية استباقية حيث قامت بإسناد تعيينات و تكليفات قبل صدور المذكرة المنظمة لتدبير الفائض .
- تأخر الدخول المدرسي في بعض المؤسسات التي حظيت بإصلاحات مهمة وشابتها خروقات جسيمة لعدم جاهزيتها
- تعيين الخريجين الجدد قبل إجراء الحركة الانتقالية المحلية
- الارتباك و التخبط اللذان رافقا عملية تدبير الفائض و الخصاص بالنيابات .
- إلغاء مجموعة من التكليفات و التعيينات ثم إعادة إنجازها لأكثر من مرة .
- استمرار مأساة أساتذة التعليم الابتدائي مع مذكرات الزمن المدرسي لما تسببه من إرهاق نفسي وجسدي للمعلم والمتعلم على حد سواء
- التفييض القسري لمجموعة من الأساتذة بعد ترحيل تلاميذهم الى مؤسسات أخرى
- التستر على بعض الأساتذة الموجودين في وضعية الفائض رغم الحاجة إليهم في تخصصاتهم وإسنادهم مهام إدارية في مخالفة صريحة للمذكرة الوزارية التي تمنع التكليف بمهام إدارية بعد 2011/12/31
- تغيير البنية التربوية للمؤسسات نتيجة النقص الحاد و المهول في الموارد البشرية في جميع الفئات ، حيث لجأت الإدارة إلى معالجته على حساب الاستقرار النفسي و الاجتماعي لنساء ورجال التعليم ، مما أدى إلى :
  + إسناد أكثر من مستويين للعديد من الأساتذة .
  + التكليف في غير مادة التخصص تحت الضغط والتهديد .
  + اعتماد عملية ضم الأقسام لتغطية الخصاص ، مما نتج عنه اكتظاظ غير مسبوق فاق الخمسين تلميذا في كل قسم.
  + حرمان المتعلم من حقه الكامل في الحصص الدراسية لمجموعة من المواد مثل الرياضيات واللغة العربية ، بل إن العديد من الأقسام لازالت بدون مدرس خاصة في الثانوي الإعدادي والتأهيلي

إن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم و هي تتابع عن كثب مخلفات القرارات الإدارية المجحفة في حق رجال ونساء التعليم ، فإنها تطالب الإدارة مركزيا وجهويا وإقليميا بالكف عن سلوك سياسة التهميش والإقصاء و الرجوع إلى الحوار الجاد و المسؤول لإيجاد الحلول الناجعة ، كما تحذر من عواقب بعض التصريحات المجانية واللامسؤولة في حق الأسرة التعليمية التي ظلت ولازالت وستبقى مرابطة للدفاع عن المدرسة العمومية

و ما ضاع حق وراءه طالب

البيضاء في 22 أكتوبر 2015م

إمضاء الكاتب الجهوي

حسن الصايم